بنك رأس الخيمة الوطني
RAKBANK



بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع)

الخبر الصحفي للنتائج المالية وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة

النصف الأول للعام المالي 2024

نمو متواصل على صعيد الدخل والأرباح والميزانيّة العمومية في الربع الثاني من العام 2024، بالتزامن مع تعزيز استراتيجية البنك بشكل أكبر. سجّل البنك أرباحًا قياسية قبل خصم الضرائب، بلغت 1.2 مليار درهم إماراتي، بزيادةٍ نسبتها 33% على أساس سنوي.

رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، 29 يوليو 2024 - أصدر بنك رأس الخيمة الوطني (راك بنك) اليوم تقريرًا عن النتائج المالية التي سجّلها في النصف الأوّل من العام 2024.

أبرز النتائج المالية	إجمالي الإيرادات **2.3 مليار درهم إماراتي** **+8.7%** **على أساس سنوي**	إجمالي الأصول **80.4 مليار درهم إماراتي** **+11.9%** **على أساس سنوي**	الودائع **58.5 مليار درهم إماراتي** **+19.4%** **على أساس سنوي**	العائدات على الأسهم **20.4%** **منذ بداية العام**	العائدات على الأصول **2.9%** **منذ بداية العام**

أبرز النتائج المالية للنصف الأوّل من العام 2024

حقّق بنك رأس الخيمة الوطني أرباحاً قياسية في النصف الأوّل من السنة، بلغت قيمتها 1.1 مليار درهم إماراتي قبل احتساب الضرائب، بزيادة نسبتها 21% على أساس سنوي، مدفوعةً بنموٍ متواصل على جانبَي الميزانية العمومية، والزخم المستمرّ على صعيد المبيعات، وجودة الائتمان العالية.

- ارتفاع الدخل بنسبة 8.7% على أساس سنوي، مدعومًا بصافي هامش الفائدة بنسبة 4.6%، ويُعزى ذلك إلى نمو الأصول المتنوّعة وقاعدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير، فضلاً عن ارتفاع الدخل من صرف العملات الأجنبية والاستثمار الأجنبي.
- بلغت المصاريف التشغيلية 789 مليون درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 3% على أساس سنوي، فيما يواصل المصرف توسيع خدماته والاستثمار في التكنولوجيا والمواهب البشرية بصورة مستدامة.
- ارتفع إجمالي القروض والسلف إلى 43.7 مليار درهم إماراتي بنسبة 9.4% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك إلى النمو الذي شهدته مُختلف الفئات، بحيث زادت القروض والسلف للشركات والمؤسّسات بنسبة 19.4%، بالتوازي مع استراتيجية التنويع التي يتّبعها البنك.
- بلغت ودائع العملاء 58.5 مليار درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 19.4% على أساس سنوي، بحيث وصل معدّل الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى 61.6%.
- حافظت الجودة الائتمانية لمحفظة البنك على متانتها، بحيث سجّلت تكلفة المخاطر 1.7% مقارنةً بـ2.6% في النصف الأوّل من سنة 2023، ويُعزى ذلك إلى بيئة ائتمانية سليمة والتحوّل على صعيد الأنشطة المصرفية نحو الأصول المضمونة منخفضة المخاطر.
- سجّلت نسبة تغطية المخصّصات الإجمالية للقروض والسلف 6.1% مقارنةً بـ5.7% في النصف الأوّل من العام 2023.
- تبقى عائدات المساهمين قوية، حيث وصلت نسبة العائدات على الأسهم إلى 20,4% والعائدات على الأصول إلى 2.9%.

- حافظ البنك على سيولة عالية ورأس مال جيد، بحيث سجّل معدّل كفاية رأس المال نسبة 18% مقارنةً بـ17.8% في 31 ديسمبر 2023.
- وضع سيولة قوي كما يتجلّى في نسبة الأصول المتداولة المؤهلة والتي بلغت 15.5% ونسبة السلف إلى الموارد الثابتة والتي بلغت 79.4%.
- تحسُّن نسبة القروض المتعثرة لتصل إلى 2.4% مقابل 2.6% في 31 ديسمبر 2023.

أبرز النتائج المالية للربع الثاني من العام 2024

- بلغ دخل التشغيل 1.174 مليون درهم إماراتي في الربع الثاني من العام 2024، بزيادة نسبتها 6.6% على أساسٍ سنوي.
- بلغت الأرباح قبل احتساب الضرائب 566 مليون درهم إماراتي في الربع الثاني من العام 2024، بزيادة نسبتها 25.6% على أساس سنوي.
- ارتفع إجمالي القروض والسلف في الربع الثاني من السنة بنسبة 1.1% مقارنةً بالربع الأوّل من سنة 2024، ويُعزى ذلك إلى النمو على صعيد جميع الفئات، بحيث تخطّت قروض الرهن العقاري عتبة العشرة مليارات درهم إماراتي.
- شهدت ودائع العملاء نموًا بنسبة 5.6% مقارنةً بالربع الأوّل من سنة 2024، ومردّ ذلك إلى ارتفاع ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل.



راحيل أحمد، الرئيس التنفيذي للمجموعة

تسير عملية التحول الاستراتيجي التي نتّبعها على المسار السليم، ونحن نحرز تقدمًا قويًا لتحقيق غايتنا بأن نصبح "بنكاً رقمياً ذو لمسة إنسانية". ويتجلّى هذا التقدُّم في أدائنا المالي القياسي الذي حقّقناه في النصف الأول من العام 2024، إذ نواصل تنويع ميزانيتنا العمومية، وتقليل حجم المخاطرة، وإضافة منتجات وخدمات جديدة مبتكرة لعملائنا الكرام. يظلّ البنك ممولًا جيدًا ولا يزال يحقّق عوائد قوية للمساهمين.

لقد أحرزنا تقدمًا كبيرًا في إتاحة خدماتنا لعملائنا الكرام في أي وقت وفي كل مكان. فقد قام عملاؤنا بتسجيل الدخول إلى منصاتنا المصرفية الرقمية 24 مليون مرة في النصف الأول من العام 2024 (بزيادة 13% على أساس سنوي). وعلى صعيد الخدمات المصرفية الشخصية، فإنّ 98% من المعاملات المالية تمّ إنجازها رقميًا. ومنذ إطلاق خدمة فتح الحسابات رقميًا، بات يتمّ فتح 83% من الحسابات رقميًا، وتقديم الطلب على 49% من البطاقات المصرفية الجديدة رقميًا. وما يسعدني بشكل خاص هو التقدّم الذي أحرزناه على صعيد تحوّلنا الثقافي، بحيث نمكّن زملاءنا من الإقبال بكلّ ثقة على تقديم تجربة رائعة للعملاء.

كما يُسرّني الإعلان بأنّ «راك بنك» هو المصرف الأوّل على صعيد المنطقة الذي يُصدر سندًا اجتماعيًا، في إطار التزامنا بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وهذه محطّة مهمّة في تاريخ البنك لأنّها تعزّز التزامنا بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة واقتصاد الإمارات. وبالتوافق مع إطار التمويل الاجتماعي الذي نتّبعه، سنُخصّص عائدات السند لدعم قطاع الرعاية الصحية وتقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع رؤية "نحن الإمارات 2031".

وفيما نُقبل على النصف الثاني من العام 2024، نبقى مترقّبين للأوضاع الجيوسياسية المتقلّبة، في ظلّ الانتخابات التي تؤثّر على 72% من سكّان العالم، والنزاعات المسلّحة في أكثر من بلد، فضلًا عن المؤشّرات الاقتصادية في أهمّ اقتصادات العالم مثل الولايات المتحدة الأميركية والصين. أمّا اقتصاد دولة الإمارات، فيبقى قويًا وترفده أسعار النفط، والقطاع العقاري، بالإضافة إلى قطاعَي التجارة والسياحة. نُقبل على النصف الثاني من العام 2024 بكلّ ثقة، إذ نبقى مُلتزمين بالبناء على نقاط قوّة البنك وتحقيق استراتيجيّتنا.

المعاملات الرقمية	نفقات البطاقات	الدفع عبر قنواتنا (وارد/صادر)	العملاء النشطين رقمياً
+12% على أساس سنوي	**+5% على أساس سنوي**	**+15% على أساس سنوي**	**+14% على أساس سنوي**

جوائز بنك رأس الخيمة الوطني
للنصف الأول من العام 2024



























أبرز النتائج المالية للربع الثاني/النصف الأوّل من العام المالي 2024

أبرز بيانات الدخل (بالمليون درهم إماراتي)	النصف الأول 2024	النصف الأول 2023	على أساس سنوي (%)	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	نسبة الفرق (%)
صافي إيرادات الفوائد	1,761.8	1,617.2	%8.9	879.5	882.3	%0.3
الإيرادات غير المحملة بالفائدة	586.5	542.5	%8.1	294.9	291.7	-%1.1
دخل التشغيل	**2,348.3**	**2,159.7**	%8.7	**1,174.3**	**1,174.0**	%0.0
المصاريف التشغيلية	(788.8)	(767.6)	%2.8	(388.5)	(400.3)	%3.1
الربح التشغيلي	**1,559.5**	**1,392.1**	%12.0	**785.8**	**773.6**	-%1.6
احتياطيات الخسائر على الائتمان، صافي.	(364.2)	(491.3)	-%25.9	(156.6)	(207.7)	%32.6
الربح قبل خصم الضريبة	**1,195.3**	**900.8**	**%32.7**	**629.3**	**566.0**	**-%10.1**
الضريبة	(105.6)	-	غير متوفر	(55.1)	(50.5)	-%8.4
الربح بعد خصم الضريبة	**1,089.7**	**900.8**	**%21.0**	**574.2**	**515.5**	**-%10.2**

أبرز معالم الميزانية العمومية (بالمليار درهم إماراتي)	يونيو 2024	يونيو 2023	على أساس سنوي (%)	ديسمبر 2023	العام حتى تاريخه (%)	نسبة الفرق (%)
إجمالي الأصول	80.4	71.9	%11.9	74.0	%8.7	%2.3
إجمالي القروض والسلف	43.7	39.9	%9.4	42.0	%4.0	%1.1
الودائع	58.5	49.0	%19.4	50.4	%16.0	%5.6

النسب الرئيسية	النصف الأول 2024	النصف الأول 2023	على أساس سنوي (%)	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	نسبة الفرق (%)
العائدات على الأسهم*	%20.4	%19.3	%1.1	%21.4	%19.4	-%2.1
العائدات على الأصول*	%2.9	%2.7	%0.2	%3.1	%2.7	-%0.4
صافي هامش الفائدة*	%4.6	%4.9	-%0.2	%4.7	%4.6	-%0.1
التكلفة إلى الدخل	%33.6	%35.5	%2.0	%33.1	%34.1	-%1.0
نسبة القروض المتعثرة	%2.4	%2.5	%0.1	%2.6	%2.4	%0.2
نسبة كفاية رأس المال**	%18.0	%17.7	%0.2	%17.2	%18.0	%0.8

* سنوي

**بعد تطبيق عامل التصفية الاحترازية

تمثل الأرقام الواردة بين قوسين حركة غير مفضّل

قد لا يتم جمع الأرقام بسبب التقريب

نمو في الربحية مدعوماً بزخم الدخل القوي (النصف الأوّل من العام 2024)

- زاد صافي الأرباح قبل الضريبة ليُسجّل 1.2 مليار درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 33% في النصف الأوّل من العام 2024. أمّا في الربع الثاني من السنة، فبلغ صافي الأرباح قبل الضريبة 565.9 مليون درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 25.6% مقارنةً بالربع الثاني من العام 2023.
- بلغ إجمالي دخل الفوائد وإجمالي الدخل من التمويل الإسلامي والتوزيعات على المودعين 1.8 مليار درهم إماراتي.
- ارتفع دخل الفوائد من القروض التقليدية والاستثمارات بنسبة 19.4% مقارنةً بالنصف الأوّل من العام 2023، فيما مصاريف الفائدة على الإيداعات والسلفيات التقليدية زادت بنسبة 41%. انخفض صافي الدخل من التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بنسبة 13.2%.
- ارتفع الدخل من غير الفوائد بمقدار 44.1 مليون درهم إماراتي، ويرجع ذلك إلى زيادة في إيرادات الاستثمار بمقدار 27.5 مليون وفي صرف العملات الأجنبية بمقدار 18.5 مليون ومداخيل أخرى بمقدار 39.3 مليون درهم إماراتي. وقابل ذلك زيادة في صافي مصاريف التأمين بقيمة 14.5 مليون درهم إماراتي.
- زاد الدخل التشغيلي بمقدار 188.6 مليون درهم إماراتي، ويُعزى ذلك في الأساس إلى زيادة في صافي الدخل من الفوائد بمقدار 144.6 مليون درهم إماراتي والدخل من غير الفوائد بمقدار 44.1 مليون درهم إماراتي.
- بلغت المصاريف التشغيلية 788.8 مليون درهم إماراتي في النصف الأوّل من العام 2024، لتعكس زيادة نسبتها 2.8% مقارنةً بالنصف الأوّل من العام 2023 و2% مقارنةً بالربع الثاني من 2023، فيما يواصل البنك الاستثمار لتوسيع أعماله. أمّا مقارنةً بالربع السابق، فقد زادت المصاريف بنسبة 3.1%.
- يُعزى ارتفاع المصاريف التشغيلية في النصف الأوّل من السنة بشكل أساسي إلى زيادة تكاليف الموظّفين بمقدار 36.8 مليون درهم إماراتي، ومصاريف المعلوماتية والتكنولوجيا بمقدار 29.1 مليون درهم إماراتي، وانتقاص القيمة بمقدار 4.9 مليون درهم إماراتي، ومصاريف التسويق بمقدار 3.3 مليون درهم إماراتي، وقابل ذلك انخفاض مصاريف البطاقات ومصاريف أخرى بمقدار 55 مليون درهم إماراتي.
- انخفض معدّل تكلفة البنك إلى الدخل إلى 33.6% مقارنةً بـ35.5% في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي، وبـ36.4% للسنة المالية 2023.
- انخفضت مخصّصات خسائر الائتمان لتبلغ 364.2 مليون درهم إماراتي في النصف الأوّل من العام 2024، بمقدار 25.9% مقارنةً بالنصف الأول من العام 2023، وزادت بنسبة 32.6% مقارنةً بالربع الأول من العام 2024.
- سجّلت نسبة صافي الخسائر الائتمانية إلى متوسط القروض والسِلف 1.7% (مقارنةً بـ2.6% في نهاية النصف الأوّل من 2023).
- بلغ صافي أرباح المجموعة 1.1 مليار درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 21% مقارنةً بالنصف الأوّل من 2023.

بلغ إجمالي الميزانية العمومية 80.4 مليار درهم إماراتي، مع نمو قوي عبر قطاعات العملاء

- تجاوزت الميزانية العمومية عتبة الـ 80 مليار درهم إماراتي، حيث ارتفع إجمالي الأصول بمقدار 8.5 مليار درهم إماراتي على أساس سنوي، ممّا يعكس نمواً بنسبة 11.9%، مع زيادة في إجمالي القروض والسلف بمقدار 3.8 مليار درهم إماراتي، والاستثمارات بمقدار 2.2 مليار درهم إماراتي، واحتياطي البنك لدى المصرف المركزي الإماراتي بمقدار 1.4 مليار درهم إماراتي، والمستحقّات من البنوك الأخرى بمقدار 1.4 درهم إماراتي على أساس سنوي.
- ارتفعت السلف المصرفية للشركات والمؤسّسات المالية بمقدار 715 مليون درهم إماراتي، والخدمات المصرفية للأعمال بمقدار 538 مليون درهم إماراتي، وارتفعت الخدمات المصرفية للأفراد بمقدار 423 مليون درهم إماراتي مقارنةً بـ31 ديسمبر 2023. تجلّى الزخم القوي في الميزانية العمومية في كافة القطاعات.
- سجّلت القروض المصرفية للشركات نموًّا قويًا منذ بداية العام وحتى تاريخه، بنسبة 6%، مدعومًا بالقروض المصرفية وسياسة التنويع التي يتّبعها البنك.
- سجّلت الخدمات المصرفية للأفراد نموًا نتيجة زخم المبيعات القوي على صعيد جميع المنتجات، حيث نمت القروض العقارية بنسبة 8.6% منذ بداية العام وحتى تاريخه، والبطاقات الائتمانية بنسبة 2.3% وقروض السيارات بنسبة 1.1%.
- سجّلت الخدمات المصرفية للأعمال نموًا بنسبة 5.5% منذ بداية العام وحتى تاريخه، مدعومةً بنمو بنسبة 7.7% في القروض المصرفية للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة و 2% في قروض الأعمال.
- زادت ودائع العملاء بنسبة 19.4% في النصف الأوّل من العام 2023 وبنسبة 16% منذ بداية العام وحتى تاريخه، لتبلغ 8 مليارات درهم إماراتي، ويُعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى زيادة قدرها 5.8 مليار درهم إماراتي في الودائع لأجل و2.3 مليار درهم إماراتي في الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بمعدّل 61.6%، ممّا يشهد على ثقة عملائنا الكرام باسم «راك بنك» وبالخدمات التي نُقدّمها.

رأس المال والسيولة

- بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنك 18%، مقابل 17.8% في ديسمبر 2023.
- حافظ البنك على سيولته العالية، بحيث بلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة للبنك 15.5% مقابل 13% في ديسمبر 2023، فيما سجّلت نسبة السلفيات إلى الموارد المستقرة 79.4% مقابل 82.1% في ديسمبر 2023.

التدفقات النقدية

- بلغ النقد وما يعادله 9.5 مليارات درهم إماراتي في 30 يونيو 2024، أي زاد بمقدار بـ1.6 مليار درهم إماراتي مقارنةً بديسمبر 2023.
- بلغ صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية 3.7 مليار درهم إماراتي، وتم تخصيص 0.8 مليار درهم إماراتي للأنشطة الاستثمارية و1.4 مليار درهم إماراتي للأنشطة التمويلية.

أثر النفقات الرأسمالية وعمليات التنمية

- بلغت النفقات الرأسمالية لنصف السنة المنتهية في 30 يونيو 2024 65.9 مليون درهم إماراتي (مقارنة بـ 80.3 مليون درهم إماراتي في النصف الأوّل من العام 2023)، فيما يُواصل البنك تنمية أعماله والاستثمار في التكنولوجيا والكوادر البشرية بصورة مستدامة.

التصنيفات

يتم تصنيف بنك رأس الخيمة من قبل وكالات التصنيف الرائدة. يتم تلخيص التقييمات الحالية بالأسفل. وتعكس هذه التصنيفات القوة المؤسسية للبنك المدعومة بالثقة والشفافية في إعداد التقارير المالية والإفصاحات.

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	التوقعات
موديز	أبريل 2024	Baa1 / P-2	مستقر
فيتش	مارس 2024	BBB+ / F2	مستقر
كابيتال إنتليجنس	أغسطس 2023	A / A1	مستقر



راحيل أحمد

الرئيس التنفيذي للمجموعة

-انتهى-

لمحة عن بنك رأس الخيمة الوطني

يشكل راك بنك، المعروف أيضاً باسم بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.)، إحدى أكثر المؤسسات المالية عراقةً وديناميكيةً في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونجح البنك منذ تأسيسه في عام 1976 في حجز مكانة رائدة في السوق، حيث يوفر مجموعةً واسعةً من الخدمات المصرفية في مختلف أنحاء دولة الإمارات.
ويُعد البنك شركة مساهمة عامّة ومقرّها إمارة رأس الخيمة، في حين يقع المكتب الرئيسي للبنك في مبنى راك بنك على شارع الشيخ محمد بن زايد. وتملك حكومة رأس الخيمة حصّة الأغلبية من أسهم البنك، المطروحة للتداول العام في سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX).
ويتميز راك بنك بتركيزه على الابتكار والتزامه الراسخ بتقديم خدمة عملاء استثنائية. وتهدف جهود التحول الرقمي التي يبذلها البنك إلى تحقيق رؤيته في أن "يصبح بنكاً رقمياً بلمسة إنسانية" لدعم عملائه في مختلف محطات حياتهم.
ويقدم بنك رأس الخيمة الوطني مجموعةً واسعةً من الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال والشركات، وذلك بالاعتماد على حلول مصرفية رقمية متطورة عبر 21 فرعاً.
ويقدّم البنك كذلك خدمات مصرفية متوافقة الشريعة الإسلامية من خلال وحدته المتخصصة بالخدمات المصرفية الإسلامية، راك الإسلامي، لضمان تجربة سلسة للعملاء سواء ضمن فروعه أو عبر الإنترنت.
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.rakbank.ae أو التواصل مع مركز الاتصال على الرقم 0000 213 9714+.

كما يمكن التواصل مع راك بنك عبر منصات التواصل الاجتماعي:

twitter.com/rakbanklive
Instagram.com/rakbank
tiktok.com/@rakbank
linkedin.com/rakbank

للاستفسارات الصحفية، يرجى التواصل مع:

ميشال الصدي

michelle.saddi@rakbank.ae

إخلاء مسؤولية

تم إعداد المعلومات المضمنة في هذا المستند عن طريق بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) شركة مساهمة عامة، الإمارات العربية المتحدة ("RAKBANK") وهي عبارة عن معلومات أساسية عامة عن أنشطة بنك رأس الخيمة الوطني وليس الغرض منها أن تكون محدثة بحسب تاريخ المستند. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات متوفرة بشكل مختصر وأنها ليست كاملة.

المراد من المعلومات هو أن يطلع عليها المستثمرون ذوو المعرفة بالأمور الاستثمارية. ولا تُشكل المعلومات المضمنة في هذا المستند - بما في ذلك التطلعية المستقبلية والمعلومات المالية - نصيحة أو توصية للمستثمرين أو المستثمرين المحتملين فيما يتعلق بالاحتفاظ بـ أو شراء أو بيع أوراق مالية أو غيرها من المنتجات أو السندات المالية ولا تراعي هذه المعلومات أهدافك الاستثمارية الخاصة أو موقفك المالي أو احتياجاتك. فقبل التصرف بناءً على أي معلومات، ينبغي أن تفكر في مدى مناسبة المعلومات ذات الصلة بهذه الأمور وأي مستند عرض ذي صلة وينبغي أن تسعى للحصول تحديداً على المشورة المالية والقانونية المستقلة. تجدر الإشارة إلى أن جميع الأوراق المالية والمنتجات المالية أو صفقات الصكوك تكون محفوفة بالمخاطر، التي تتضمن - من بين أمور أخرى- خطر السوق غير المواتي وغير المتوقع والتطورات المالية أو السياسية ومخاطر العملة في الصفقات الدولية.

قد يحتوي هذا المستند على معلومات مالية منشورة، أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر يُعتقد أنها موثوقة، بيانات تطلُّعِيَّة اعتمدت على أرقام أو تقديرات أو افتراضات تخضع للتغيير بما في ذلك البيانات ذات الصلة بنيَّتنا أو اعتقادنا أو التوقعات الحالية فيما يتعلق بأعمال وعمليات بنك رأس الخيمة الوطني وظروف السوق ونتائج التشغيل والحالة المالية والمخصصات المحددة وممارسات إدارة المخاطر. ونحذر القراء من الاعتماد الكلي على هذه البيانات التطلُّعِيَّة المستقبلية. ولا يقدم بنك رأس الخيمة الوطني أي التزام بتعميم نتيجة أي مراجعات للبيانات التطلُّعِيَّة المستقبلية هذه بعد تاريخ صدورها لتعكس وقوع الأحداث غير المتوقعة. وبالرغم من استخدام العناية الواجبة في إعداد معلومات التنبؤات، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف بطريقة إيجابية أو سلبية من الناحية المادية. فالتنبؤات والأمثلة الافتراضية عرضة للشك والحالات الطارئة خارجة عن إرادة بنك رأس الخيمة. ولا يُعد الأداء الماضي مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بالنسبة بالأداء المستقبلي.

يُخلي بنك رأس الخيمة الوطني مسؤوليته فيما يتعلق بدقة ونزاهة وكمال وصحة المعلومات المُضَمَّنة في هذا المستند بما في ذلك البيانات التطلُّعِيَّة المستقبلية وعن تحديث أو مراجعة أي معلومات أو بيانات تطلُّعِيَّة مستقبلية لتعكس أي تغيير في الظروف أو الحالة أو الشؤون المالية لبنك رأس الخيمة الوطني أو أي تغيير في الأحداث أو الحالات أو الظروف التي يعتمد عليها البيان. ولا يتحمل بنك رأس الخيمة، أو الكيانات، أو الشركات، أو المديرون، أو الموظفون، أو الوكلاء، أو أي من الأشخاص الآخرين التابعين له أي مسؤولية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي مسؤولية تنشأ عن خطأ أو إهمال أو أي خسارة لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام / الرجوع إلى هذا المستند أو محتوياته أو تنشأ فيما يتعلق به بخصوص جودة، أو دقة، أو توقيت، أو استمرار توفُّر أو كمال أي من البيانات أو الحسابات المضمنة و/أو المُشار إليها في هذا المستند.